

أشار في تقريره الأسبوعي إلى أن معدل سعر برميل النفط الكويتي بلغ 77 دولاراً «الشال»: لا يمكن تحقيق ضمان الاستقرار إلا بخفض تدريجي لهيمنة النفط على مصادر الدخل الأخرى

3,8 مليارات دينار فائض الموازنة المتوقع للسنة المالية الحالية والإيرادات تتخطى مستوى 20,1 مليار دينار

الكويت حققت إيرادات نفطية فعلية حتى نهاية أغسطس بـ 7,741 مليار دينار ومن المتوقع ارتفاعها خلال 7 أشهر من السنة المالية الحالية إلى نحو 11,1 ملياراً



والبالغ نحو 8,6166 مليارات دينار، وإذا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالهما - وهو افتراض، في جانب الأسعار، على الأقل، لا علاقة له بالواقع - فإن من المتوقع بلوغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، لحمل السنة المالية الحالية، نحو 19 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 10,4 مليارات دينار عن تلك المقدرة في الموازنة، ومع إضافة نحو 1,1 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 20,1 مليار دينار، وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 16,310 مليار دينار، ستكون النتيجة تحقيق فائض اقتراضي في الموازنة، يقارب 3,8 مليارات دينار، ومن المتوقع استمرار تحقيق هذا الفائض، ولكن مستوى الأسعار، خلال ما تبقى من السنة المالية - 5 شهور - هو ما سيقرر حجمه.

التي يمثل النفط نحو 94٪ منها، ولا يمكن ضمان الاستقرار ما لم تتحقق أهداف الخطة بخفض تدريجي ومطرد لهيمنة النفط على مصادر الدخل الأخرى. وطبقاً للأرقام المنشورة في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة - أغسطس 2010 - الصادر عن وزارة المالية، حققت الكويت إيرادات نفطية فعلية، حتى نهاية شهر أغسطس الفائت - 5 شهور - بما قيمته 7,741 مليار دينار، ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، بما قيمته 3,3 مليارات دينار كويتي، تقريباً، وعليه، سترتفع الإيرادات النفطية المتوقعة، خلال الفترة - 7 شهور - إلى نحو 11,1 مليار دينار، وربما أكثر، إذا أخذنا في الاعتبار بيع المكررات، أي أعلى بما نسبته 28,8٪ عن قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها.

والبالغ 43 دولاراً للبرميل، وهو سعر يزيد بنحو 10,4 دولاراً للبرميل، أي بما نسبته 16,2٪ عن معدل سعر برميل النفط الكويتي، للسبعة شهور الأولى من السنة المالية الفائتة، والبالغ 64,2 دولاراً للبرميل، وهو أيضاً، يزيد بنحو 5,9 دولارات، أي بما نسبته 8,6٪ عن معدل سعر برميل النفط للسنة المالية الفائتة 2009/2010، والبالغ 68,7 دولاراً للبرميل. وللتذكير، فقد سجل سعر برميل النفط الكويتي ببلوغه 130,2 دولاراً للبرميل، في حين، كان أدنى معدل لسعر برميل النفط الكويتي، بعد أزمة العالم المالية، والتي انفجرت في شهر سبتمبر 2008، هو معدل شهر ديسمبر 2008، والذي قارب 37,7 دولاراً للبرميل، وهذا التفاوت الحاد في الأسعار أمر تأثيرنا عليه قليل، بينما أثره شديد على الإيرادات العامة.

قال التقرير الأسبوعي الصادر عن شركة الشال للاستشارات الاقتصادية وبانتهاء شهر أكتوبر 2010 تكون قد مضت 7 شهور من السنة المالية الحالية 2010/2011، وما زالت أسعار النفط متمسكة، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر أكتوبر، معظمه، نحو 77 دولاراً، بارتفاع ملحوظ، بلغ نحو 4,5 دولاراً للبرميل، عن معدل شهر سبتمبر، والبالغ 72,5 دولاراً ومنخفضاً ما قيمته 4,3 دولاراً للبرميل، عن أعلى معدل بلغه في شهر إبريل الفائت، عند 81,3 دولاراً أميركياً للبرميل، وبهذا يكون معدل سعر برميل النفط الكويتي، للسبعة شهور الأولى من السنة المالية الحالية، قد قارب 74,6 دولاراً أميركياً، بزيادة بلغت نحو 31,6 دولاراً للبرميل، أي ما نسبته 73,5٪، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية

تقرير

السوق متذبذب الأداء باتجاه الصعود لنهاية 2010

«بوبيان» قد يكون قادراً على توزيع أرباح في 2011 بعد تخطيه لكل مشاكله

22,9٪ ارتفاع المؤشر الوزني للسوق في 10 أشهر

في تحليله لآداء 14 سوقاً مع نهاية الشهور العشرة الأولى من العام الحالي، أشار التقرير الأسبوعي لشركة الشال إلى أنه مع نهاية الشهور العشرة الأولى من العام الحالي أضاف شهر أكتوبر سوقين جديدين إلى المنطقة الموجبة، فبعد أن بلغ عدد الاسواق التي حققت أداء موجباً 8 من أصل 14 سوقاً في نهاية شهر سبتمبر الفائت، أصبح عدد الاسواق الاربعة الخاسرة مستوى خسائرها وبحسن كبير، فسوق دبي خفض خسائره في شهر واحد من 6,6٪ إلى 2,2٪، والسوق الفرنسي من 5,6٪ إلى 2,6٪، والسوق الصيني من 19,2٪ إلى 9,1٪، وحده السوق الياباني الذي خالف الاتجاه العام وعمق خسائره، وهناك قلق حقيقي في اليابان من العودة إلى الركود أو ما يسمى بالركود المزدوج ولوج مرحلة من التضخم السالب، لذلك أقرت حكومتها برنامج تحفيز جديداً بأكثر من 60 مليار دولار. وشاركت في المنطقة الموجبة 6 أسواق اقليمية و4 أسواق كبرى أخرى، بينما في المنطقة السالبة سوق اقليمي واحد هو سوق دبي و3 أسواق كبرى، واثنان من الاسواق الاربعة، هما دبي وفرنسا، على وشك الخروج من تلك المنطقة. وحافظ المؤشر الوزني لسوق الكويت للاوراق المالية على تفوقه، مع توسعة الفارق مع أقرب المنافسين له، وحقق نمواً عن مستوى بداية العام الحالي بنحو 22,9٪، تلاه السوق الهندي بنمو بنحو 14,7٪، ثم السوق القطري بنحو 12٪، بينما يقرب أداء السوق الألماني من المقدمة بسرعة، بإضافة نحو 6٪، في شهر أكتوبر وحده، بفضل قوة أداء الاقتصاد الألماني. وتشير اتجاهات الأداء في الاسواق المنقاة، إلى انها في حدود توقعاتنا منذ بداية العام الحالي، ولا يعني ذلك ان الأداء الموجب سلس ومضمون، إذ تظل الانتكاسات محتملة كما حدث للسوق الياباني، مثلاً، أو مقصودة كما حدث للسوق الصيني الذي حاول تجنب نتائج في اجتناب فقاعة أسعار أصول. ولكن يظل الاحتمال الاقرب للتحقق هو ان يحقق نحو 12 سوقاً، من أصل 14 سوقاً، أداء موجباً، مع نهاية العام الحالي مقارنة ببدايته، وان يقلص سوقان الخاسران خسائرها، ومع بقاء سوقين على الأقل على حافة الأداء الموجب وهما دبي والسوق الفرنسي أي من دون مكاسب حقيقية.



أداء متذبذب بانتظار السوق في الربع الرابع

من قيمتها. أما بالنسبة إلى القطاعات، فقد حققت 5 قطاعات ارتفاعاً، وانخفضت مؤشرات 3 قطاعات هي قطاع التأمين، القطاع الصناعي، وقطاع الأغذية. وقد حقق القطاع العقاري أكبر نسبة ارتفاع بما نسبته 4,7٪، بينما سجل القطاع الصناعي أكبر نسبة انخفاض بنحو 0,4٪، تلاه قطاع التأمين، بنسبة 0,2٪. أما بالنسبة لقيمة الأسهم المتداولة (21 يوم عمل) فقد بلغت نحو 1214,4 مليون دينار مرتفعة بما قيمته 252,63 مليون دينار، أي ما يعادل 26,3٪، قياساً بمقابلتها لشهر سبتمبر 2010، والتي بلغت نحو 961,8 مليون دينار، وكانت أعلى قيمة قد تحققت في يوم واحد، خلال الشهر، هي 91,1 مليون دينار بتاريخ 10/10/11، في حين سجلت البورصة أدنى قيمة للتداول، خلال الشهر، بتاريخ 10/10/11، عندما بلغت نحو 36 مليون دينار، أما المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة فقد بلغ خلال الشهر، نحو 57,8 مليون دينار، مقارنة بنحو 50,6 مليون دينار في شهر سبتمبر 2010، وبلغ إجمالي كمية الأسهم المتداولة نحو 6872,4 مليون سهم وبمعدل يومي بلغ 327,3 مليون سهم، وبارتفاع قارب 90,7 مليون سهم، أي ما نسبته 38,4٪، مقارنة بمعدل شهر سبتمبر البالغ 236,5 مليون سهم، وقد بلغ إجمالي عدد الصفقات المبرمة نحو 115,1 ألف صفقة، وبمعدل يومي بلغ 5480 صفقة، وبارتفاع بلغت

قال تقرير الشال في تحليل للأداء الشهري للسوق خلال شهر أكتوبر 2010 أكثر نشاطاً مقارنة بأداء شهر سبتمبر 2010، حيث ارتفعت جميع المؤشرات بما فيها قيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال، في نهاية يوم الأحد 10/10/2010، قد بلغت نحو 560,6 نقطة، مرتفعة بنحو 6,3 نقاط، أي ما يعادل 1,1٪، مقارنة بمقابلتها لشهر سبتمبر 2010، حين بلغت نحو 554,3 نقطة، وبارتفاع بلغ 121 نقطة، أي ما نسبته 27,5٪، عن مستوى إقفال عام 2009، وقد بلغت أعلى قراءة للمؤشر خلال الشهر، عند 575,5 نقطة، بتاريخ 10/13/2010، بينما بلغت أدناها عند 555,2 نقطة، بتاريخ 10/10/2010، ويوضح الرسم البياني رقم 1 تطور حركة مؤشر «الشال» ومؤشر البورصة، خلال ما مضى من عام 2010. وبلغت القيمة السوقية، لجميع الشركات المدرجة والبالغ عددها 213 شركة، نحو 36,3 مليار دينار، وعند مقارنة جملة القيمة السوقية لعدد 212 شركة مشتركة باستثناء شركة الراي الإعلامية التي أدرجت في 26 أكتوبر 2010، ما بين سبتمبر واکتوبر 2010، يبلغ الارتفاع في القيمة نحو 738,1 مليون دينار، أي ما نسبته 2,1٪. وبلغ عدد الشركات، التي ارتفعت قيمتها السوقية، 78 شركة من أصل 212 شركة مشتركة، في حين انخفضت قيمة 90 شركة، ولم تتغير قيمة 44 شركة أخرى، وذلك يعكس ظاهرة صحية وهي ان الارتفاع انتقائي فيه قوياً وعقاب، وبعد استثناء الشركات التي تمت زيادة رأسمالها، سجلت شركة «هنتس تيليكوم» القابضة أكبر ارتفاع في القيمة، بزيادة قاربت نسبتها 64٪، تلاها شركة «جيزان القابضة» بارتفاع قاربت نسبته 44,9٪، بينما سجلت «الشركة الكويتية للتأمين والاستثمار» أكبر خسارة في قيمتها، بهبوط قاربت نسبته 50٪، تلاها في التراجع شركة «تمويل الإسكان» بخسارة بلغت نحو 29,3٪



في تعقبه على نتائج بنك بوبيان المالية لاشهر التسعة في 30 سبتمبر الماضي، أوضح التقرير ان بنك بوبيان أعلن نتائج أعماله لفترة الأشهر التسعة الأولى، من العام الحالي، والمنتوية في 30 سبتمبر 2010 والتي تشير إلى ان البنك حقق أرباحاً بلغت نحو 4,5 ملايين دينار، بارتفاع مقداره 21,8 مليون دينار، ومسجلة نسبة ارتفاع بلغت 126,3٪ مقارنة بخسائر بلغت نحو 17,3 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2009، وارتفع مستوى هامش صافي الربح إلى ما نسبته 10,6٪ من نحو سالب 46,7٪ للفترة عينها من العام الماضي. وارتفع مجموع الإيرادات بنحو 5,9 ملايين دينار، وصولاً إلى 42,9 مليون دينار، مقارنة بما قيمته 36,9 مليون دينار، في الفترة ذاتها من عام 2009، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 16,1٪، حيث ارتفع بند إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 4 ملايين دينار، وصولاً إلى 6,9 ملايين دينار، مقارنة بـ 2,9 مليون دينار، في عام 2009، وارتفعت إيراداته من المبيعات والتحويلات الإسلامية الأخرى بنحو 3,1 ملايين دينار، أي نحو 11,9٪، وصولاً إلى 29,6 مليون دينار، في سبتمبر عام 2010، مقارنة بنحو 26,4 مليون دينار، في الفترة نفسها من العام السابق، فيما تراجع بند إيرادات الاستثمارات بنحو 989 ألف دينار إلى 4,8 ملايين دينار مقارنة بـ 5,8 ملايين دينار. وتشير البيانات المالية للبنك إلى ان إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعاً بلغ 280,1 مليون دينار ونسبته 29٪ ليصل إلى 1244,9 مليون دينار، مقابل 964,8 مليون دينار، في نهاية عام 2009، في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 320,8 مليون دينار، أو ما نسبته 34,7٪، عند المقارنة بالفترة عينها من عام 2009 حين بلغ 924,1 مليون دينار. وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء نحو 202 مليون دينار أي نحو 35٪، وصولاً إلى 778,6 مليون دينار (62,5٪ من إجمالي الأصول)، مقارنة بـ 576,6

مطلوب

مستشار قانوني

لعمل في شركة استثمارية

1 - لديه خبرة في كافة فروع القانون المدني الكويتي (قانون التجارة ، الشركات ، العمل في القطاع الاهلي ، الإيجارات ...)

2 - لديه خبرة لا تقل عن 10 سنوات في الشركات الاستثمارية.

ترسل السيرة الذاتية على فاكس رقم: 22323399 أو عن طريق البريد الإلكتروني: Mustchar2011@hotmail.com

صندوق الوطني للأسهم الكويتية

تاريخ التقييم	28 أكتوبر 2010
القيمة الصافية للسهم	KWD 0.68161
أداء الصندوق (منذ بداية السنة)	38.10%
أداء مؤشر MSCI الكويت (منذ بداية السنة)	41.67%

nbkcapital.com

أول صندوق يستثمر في القطاع المصرفي

كما في 4 نوفمبر 2010

تاريخ بدء النشاط	12 فبراير 2007
القيمة الصافية للوحدة	0.987 د.ك
العائد منذ بداية السنة	34.93%
العائد منذ التأسيس	-1.28%

تقبل طلبات الإستثمار يومياً - للإستفسار: 22261411

إسكان ISKAN